تداوليات التأويل لحذف الفاعل أو إضماره في باب التنازع من شرح الاستراباذي على كافية ابن الحاجب

Pragmatic interpretation of the removal and implication of subject in chapter of tanazoue in the book of sharah AL-isstrabadi to kafiat ibn EL-hajeb

هجيرة كحلة / طالبة دكتوراه
د . كريشو لزهر
قسم اللغة والأدب العربي – جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر

مخبر الانتساب: بحوث في الأدب الجزائري ونقده E 0781200

Kahla-hadjira@univ-eloued.dz

تاريخ الإيداع: 2019/09/08 تاريخ القبول: 2019/10/22

ملخص البحث:

يتمحور هذا العمل حول ظاهرة التنازع في النحو العربي، واختلاف آراء النحويين حول معمول الفعلين المتنازعين، هل هو محذوف أم مضمر قبل الذكر أو بعده؟

فيبدو الموضوع لأول وهلة تقليديا؛ لأنه أبدأ فيه النحاة وأعادوا كثيرا، لكنه في هذه الدراسة يُتناول – إضافة إلى ذلك – من زاوية غير تقليدية، باختبار منهج جديد يعتمد كفاءات المؤوِّل المطبقة على المتواليات اللغوية للوصول إلى الدلالات المقصودة، وهو التعريف الذي جاءت به كربريرات أوركيوني (Kerbrat - Orecchioni) لهذا المنهج.

أما العينة المختبرة، فهي باب التنازع في " شرح الكافية " للرضي الاستراباذي.

فهل تأويلات الرضي في هذا الباب من قبيل التأويل التداولي؟

وبعد تطبيق هذا المنهج وتحليل المحتويات وصلت الدراسة إلى النتيجة الهامة الآتية: تأويلات الرضي لحذف الفاعل أو إضماره في باب التنازع من شرح الكافية هي من قبيل التأويل التداولي كما نظّرت له تداوليات التأويل.

الكلمات المفتاحية: التنازع، التأويل التداولي، كفاءات المؤول، تداوليات التأويل.

Abstract

This work revolves around the phenomena of " Altanazue " in the Arabic grammar and the differing opinions of grammaticians about conflicting verbs, whether it is removed or implied, before it is mentioned or after. At first glance, the subject seems to be traditional because it of the extensive works and writings that had been done on it, but in addition to that, this work looks at it from a different perspective and from a non-traditional angel by testing a new method which relies on the competencies of the interpreter applied to the linguistic sequences to reach the intended indications. This method is defined as pragmatic interpretation by Catherine Kerbrat-Orecchioni. The tested sample is the chapter of the Altanazue fi sharah Alridii Alaistirabadhii alaa kafiat Abn Alhajib.

So can Alridii's interpretations be considered a pragmatic interpretation? And thus after applying this method and analyzing its contents, this the study reached the following important conclusion: the interpretations of Alridii's of removing the subject or implying it in the chapter titled " altanazue" (conflict) in " sharah Alkafiat " (The expounding of Alkafiat)

Are akin to the pragmatic interpretations as theorized by pragmatics interpretations.

مقدمة:

تعد نظرية العامل من الأسس الهامة التي يقوم عليها النحو العربي، فهي تستغرق النحو وتواكبه في كل قضاياه وأبحاثه.

ولأهمية هذه النظرية وخطرها، ولدت قضايا خلافية لا يختلف فيها أصحاب المدارس المتباينة فحسب، بل وحتى أصحاب المدرسة الواحدة.

ومن أهم القضايا والإشكالات الإعمالية التي أفرزتها هذه النظرية: الخلاف في رافع المبتدأ والخبر، والخلاف في رافع الفعل المضارع، وأبرزها قضية التنازع: وهي تنازع عاملين أو أكثر على معمول واحد، والتي سنتطرق إليها في هذا المقال من خلال وجهين: وجه تنظيري تقليدي تمثله تأويلات النحاة. ووجه تطبيقي للاستراباذي نحاول فيه إثبات انتماء تأويلاته إلى التأويل التداولي كما تصفه وتنادي به تداوليات التأويل.

1. التأويل التداولي: مفهومه وآلياته من منظور تداوليات التأويل:

تداوليات التأويل هي أحدث اتجاه في التداولية المعاصرة، يعنى بالتأويل باعتباره "تطبيق لمختلف كفاءات المؤول على مختلف ما تحويه المتواليات اللغوية من دوال قصد استنباط مدلولاتها المقصودة [1]".

وهذه الكفاءات كما عرفها وشرحها عبد السلام إسماعيلي علوي في مقاله "في تداوليات التأويل" هي:

الكفاءة اللسانية، والكفاءة التداولية، والكفاءة الاستدلالية.

1-1- **الكفاءة اللسانية**: وتعني أن يكون المؤول عالما باللغة المستعملة: صوتا، وصرفا، وتركيبا، ومعجما. وامتلاك كفاءة تأويلية في هذا المستوى يعني اكتشاف مؤشرات التأويل اللسانية، وهي تسجيل خلل بنظام اللغة على مستوى الصوت، أو الصرف، أو التركيب، أو المعجم. والمؤول ذو الكفاءة اللسانية هو من يكون قادرا على اكتشاف الخلل في نظام اللغة في أي مستوى من مستوياته[2].

هذه المعارف اللسانية هي معارف تأسيسية (وضعية) بالنسبة للمرسل، ومعيارية بالنسبة للمؤول، يحتكم إليها في معالجة خطابات المرسل.

2-1- **الكفاءة التداولية**: تعني امتلاك نوعين من المعارف[3]:

معارف متعلقة بواقع حال وملابسات التخاطب وهي معارف موازية، ومعارف متعلقة بواقع التجربة الإنسانية المشتركة وهي معارف سابقة، وبذلك فالكفاءة التداولية تقوم على كفاءتين:

كفاءة سياقية حالية، وأخرى موسوعية.

1-2-1. الكفاءة السياقية الحالية:

إن السياق يمثل ركيزة أساسية من الركائز التي يقوم عليها أي استعمال لأي نسق تواصلي، ذلك أن أيَّ تواصل يعتبر حدثا تفاعليا تحفه ملابسات الزمان والمكان، والخلفيات المعرفية للأطراف المتفاعلة.

ومعرفة السياق تمثل دعامة رئيسية وركيزة ضرورية لإقامة التأويل؛ لأن السياق يمثل أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، ومن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته[4].

وفي ذات الصدد يقول ابن البناء المراكشي: "ويستدل على المقاصد بالقرائن ومنها سياق الكلام" [5]، ولأهمية السياق يحتاج المخاطب (مرسلا إليه، مؤولا) إلى كفاءة سياقية حالية تساعده على اكتشاف مؤشرات أخرى تتعلق بالأنا والأنت، وهيئات الحضور في الزمان والمكان، وهي مؤشرات تدعو إلى التأويل، كلما بعثت على إلحاق متغيرات قصدية [6].

2-2-1. الكفاءة الموسوعية:

إننا نحتاج لارتياد أي عمل تأويلي إلى معارف موسوعية، وهي ما تعلق بالمعارف المشتركة السابقة التي يكتسبها الفرد عبر تجربته الفردية أو الجماعية، وتكون زاده المعرفي المتنامي[7]، وتدعوها أوركيوني (Orecchioni) بـ "المتاع المعرفي"[8]، كما يدعوها سبربر وولسون بالمحيط المعرفي للفرد [9].

3-1- الكفاءة الاستدلالية:

لا يكفي المؤول امتلاكه للكفاءات السابقة، بل يحتاج إلى كفاءة أخرى تسمح له بإتمام التأويل، والانتقال من عدم الملاءمة إلى الملاءمة بموجب عمليات استدلالية، تلك الكفاءة هي: الكفاءة الاستدلالية التي تسعى للربط بين ما يعرضه المرسل، وبين ما توفر للمؤول بموجب الكفاءتين: اللسانية والتداولية؛ بغية الوصول إلى المعنى المقصود، وهي كفاءة عملية، تختلف عن سابقاتها. فالكفاءة اللسانية هي كفاءة معيارية، والكفاءة التداولية هي كفاءة معرفية. وهذه الكفاءات الثلاث مطلوبة للتأويل وتتضافر لإتمامه [10].

4-1- موضوع التأويل التداولي:

هو المعنى. والمعنى له ثلاثة مستويات [11]:

معنى الجملة، معنى الملفوظ، معنى التلفظ.

- **معنى الجملة:** لا علاقة له بأي استعمال، فلا يشكل دخلا للتأويل.

- **معنى الملفوظ**: يتعلق به المعنى المباشر (الاستعمال المباشر)، ويشكل دخلا للتأويل إن كان فيه عبثية لعدم مطابقته للقصد ولمقتضى الحال. مثل: تقول لأحدهم: مرحبا بفلان. فإذا فهمت على المعنى المباشر (المعنى المباشر هو المقصود)، فهي تعني الترحيب والتودد، ومحبة لقاء هذا الشخص.

وإذا كان في المعنى المباشر عبثية يكون التأويل: لا مرحبا به.

- **معنى التلفظ**: يتعلق به المعنى غير المباشر (الاستعمال غير المباشر)، وكمثال على ذلك نتأمل قوله تعالى: (إن بطش ربك لشديد) [البروج/12]

ظاهر هذه الآية الإخبار، وباعتماد الخلفيات المعرفية (المعارف الموسوعية)، يمكن أن يشتق من ظاهر الإخبار الإنذار أو الوعيد.

1-5- مؤشراته:

منها ما هو لساني، ومنها ما هو خارج- لساني [12].

أ- **المؤشرات اللسانية**: هي ما يعرف بالقرائن اللفظية المانعة من إرادة المعنى الأصلي، ويطرد ورودها مع أمثلة الاستعارة، مثل: سكت عني الغضب، فالفعل سكت لا يصح توزيعه مع الفاعل (الغضب)، فكان توزيعه في هذه الجملة أمرا شاذا، فيلزم بذلك التأويل لإزالة الشذوذ (اللحن الدلالي)؛ ذلك أن الملفوظ في حرفيته غير صحيح، فتلك خاصية الملفوظات الاستعارية حسب سيرل "Searl" والملفوظ غير مقبول لكذبه أو لتناقضه أو لشذوذه.

ب- **المؤشرات خارج-لسانية**: هي ما تعلق بالقرائن الحالية (المقامية)، أو تعلق بالمعارف المشتركة السابقة (الموسوعية) أو الموازية (السياقية)، ويمنع من إرادة المعاني الحرفية، ويطرد ورودها مع التعابير الكنائية، والإنجازات اللغوية غير المباشرة (لا يلائم الملفوظ مقام التلفظ)، مثل:

- **تقول لطالب**: اقترب الامتحان، فالمعنى المباشر هو الإخبار بقرب الامتحان، لكن هذا المعنى غير مقصود، فالمقصود معنى غير مباشر (إنجاز لغوي غير مباشر) هو الاستعداد للامتحان.
- **طويل النجاد**: دلالته كلفظ: طويل حمالة السيف، ما يلزم منه من معنى آخر هو المراد (طويل القامة)؛ إذ طول حمالة السيف يستلزم طول القامة، طويل النجاد كناية عن طول القامة.

1-6- عتبات التأويل التداولي[13]:

هي عتبات تعمل على إيقاف التأويل عند فهم بعينة (عند إدراك المقاصد)، وتحول دون امتداده لما لا يحتمل.

أ- **عتبه التعاقد**: تقوم على اتفاق ضمني بين المرسل والمرسل إليه، ويتم بمجرد الشروع في التواصل، والمؤوِّل ملزم بالتقيد بسيرورة التأويل، فلا يوقفها عند أقل مما ينبغي، ولا يسمح له بتمديدها إلى أكثر مما ينبغي.

ب- **عتبة السياق**: وهي الالتزام بالسياق، والتأويل لا يكون أقل مما يقتضيه السياق، ولا يمتد إلى أكثر من ذلك.

ت- **عتبه القصد**: فهم الملفوظ يقوم على إدراك المقاصد، كما يقوم على الارتباط بالسياق، والكفاءة التأويلية تنطلق لإدراك المقاصد بالاعتماد على مقدمات الكفاءة الموسوعية والسياقية الحالية، وأي تجاوز لقصد المرسل أو الوقوف دونه، يفوت فرصة الإمساك بالقصد، وبالتالي فرصة إنجاح التأويل.

1-7- مبادئ التأويل التداولي [14]:

يقوم التواصل على مجموعة من المبادئ والقواعد، من مبدأ التعاون الذي وضعه غرايس (Grice)، إلى مبدأ التصديق عند طه عبد الرحمن.

تأتي هذه المبادئ لتوجيه مشاركة المرسل بشكل مباشر، ويبقى حضور المرسل إليه فيها ضمنيا، وقد حاول الباحث عبد السلام إسماعيلي علوي صياغة بعض القواعد في توجيه المرسل إليه، ثم المؤول؛ (إذ ليس كل مرسل إليه مؤولا: الانتقال من فهم المنتَج إلى مقاصد المنتِج هو مناط اشتغال التأويل، ومن يضطلع بهذه العملية، ينتقل من كونه مرسلا إليه إلى كونه مؤولا).

قواعد توجيه المؤول:

1- لتنتبه إلى ما قد يسجله المرسل من خرق أي من القواعد (قواعد ومبادئ توجيه المرسل).

2- تصرف على هدي مما تعرفه كفاءة المرسل الإنتاجية.

3- تأكد من أنك حسمت بكون الرسالة تحتاج إلى تأويل.

4- الانتباه لما تحويه الرسالة من معان غير مباشرة.

5- الحسم في أي من تلك المعاني هو المقصود الفعلي.

6- لا تحمل المرسل أكثر مما يقول، فضلا عن تحميله أكثر مما يقصد.

2. باب التنازع: حذف الفاعل، وإضماره، مفاهيم وتحديدات:

أثر عن العرب استعمالهم لأسلوب خاص في كلامهم من قبيل: حضر واستمع زيد، ونحو: ضربني وأكرمت زيدا.

سمّى النحاة هذا الضرب من الأسلوب "التنازع". فما هو التنازع لغة؟ وما تعريفه اصطلاحا؟ ولماذا سمى النحاة هذا الأسلوب بالتنازع؟

بالرجوع إلى مادة (نزع) في المعاجم اللغوية نجد التنازع بمعنى التجاذب. يقول ابن منظور: "ومنازعة الكأس: معاطاتها. قال الله عز وجل: يتنازعون فيها كأسا لا لغو فيها ولا تأثيم، أي يتعاطون والأصل فيه يتجاذبون.... والمنازعة: المجاذبة في الأعيان والمعاني، ومنه الحديث: أنا فرطكم على الحوض فلألفين ما نوزعت في أحدكم، فأقول: هذا مني، أي يجذب ويؤخذ مني"[15].

فالتنازع في اللغة التجاذب: كل طرف يجذب شيئا لنفسه. وعليه سمى النحاة هذا الأسلوب بالتنازع؛ لتجاذب الفعلين معمولا واحدا: ففي الجملة الأولى –مثلا- تجاذب أو تنازع الفعلان حضر واستمع في الفاعل زيد.

أما في الجملة الثانية، فتنازع الفعلان ضرب وأكرم المعمول نفسه وهو زيد. فطلبه الفعل الأول فاعلا، وطلبه الفعل الثاني مفعولا به.

ومن هذا المنطلق بني التعريف الاصطلاحي للتنازع عند النحاة: يقول ابن هشام: "سمي هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال أيضا: وضابطه: أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر، ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر"[16].

ويعرفه التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون بقوله: "هو توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد باختلاف الجهة أو باتحادها"[17]، ويعني باتحاد الجهة أن يكون المعمول المطلوب فاعلا، أو مفعولا به، وباختلاف الجهة أن يكون مطلوب الفعل الأول فاعلا، ويكون مطلوب الفعل الثاني مفعولا به أو بالعكس. ومثال متحد الجهة: ضربني وأكرمني زيد (متنازعان في الفاعل). ضربت وأكرمت زيدا (متنازعان في المفعول به).

أما مختلف الجهة، فمثاله: ضربني وأكرمت زيدا (الفعل الأول يطلب زيدا فاعلا والفعل الثاني يطلب زيدا مفعولا به). أو بالعكس، نحو: ضربت وأكرمني زيد (الفعل الأول يطلب زيدا مفعولا به، والفعل الثاني يطلبه فاعلا).

- وقد اختلف النحاة في أي العاملين يجوز إعماله؟ وأيهما أولى في الإعمال؟

يقول الرضي: "البصريون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول. وكذا الكوفيون: يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني. وإنما اختار البصريون الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد ... وقال الكوفيون: إعمال الأول أولى لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني"[18].

ثم يختم الرضي كلامه بأن الاستقراء يدعم إعمال الثاني؛ لأنه الأكثر في كلامهم (أي كلام العرب)[19].

وعليه، فإذا أعمل الثاني، فما أثر إعماله؟

يقول ابن يعيش: "...أما في قولك ضربني وضربت زيدا، فسيبويه يقول بإعمال الثاني في الاسم الظاهر، وإضمار الفاعل في الأول، أي يعمل الثاني الاسم الظاهر لفظا ومعنى، ويعمل الأول فيه معنى، وهو يقول بذلك لامتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ"[20]. ثم يورد رأي الكسائي في المسألة، فيقول: "أما الكسائي، فيرى جواز إعمال الثاني في الاسم الظاهر، وحذف الفاعل من الفعل الأول لدلالة الظاهر عليه"[21].

فما الإضمار الذي يقول به سيبويه والبصريون من بعده، وما هو الحذف الذي يقول به الكسائي؟

والإضمار في اللغة: جاء على ثلاث دلالات: الإسقاط، والإخفاء، والاستقصاء [22].

أما الحذف لغة: فهو على دلالتين كما جاء عند ابن منظور في لسان العرب [23]:

أ- دلالة القطع: "هو القطع من الطرف، فيقال حذف الشيء يحذفه: قطعه من طرفه".

ب- دلالة الإسقاط: "حذف الشيء إسقاطه، ومنه حذفت من شعري ومن ذنب الدابة، أي أخذت".

ويبدو أن الإضمار والحذف يشتركان في دلالتي الإسقاط والإخفاء، فالإضمار يأتي بمعنى التغييب والتستر، وهو الإخفاء كما ورد عند ابن فارس في مقاييس اللغة، حيث يقول:" ضمر: الضاد والميم والراء أصلان صحيحان أحدهما يدل على دقة في الشيء، والآخر يدل على غيبة وتستر"[24].

وبمراعاة هذه الدلالات اللغوية للإضمار والحذف يبنى المعنى الاصطلاحي لهما. فالإضمار في كتب النحو يفيد ثلاث معان: الحذف، والتقدير، واستبدال الظاهر بالضمير. فسيبويه في الكتاب يثبت مصطلح الإضمار، وهو يقصد به الحذف. أما التقدير كما ورد في قول الأنباري في الإنصاف: "وإنما قلنا إنه منصوب بتقدير أن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف"[25].

فهو يقصد به أن المضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية. ورغم هذا الترادف بين الإضمار والتقدير إلا أن الإضمار من عمل المتكلم المنتج للبنية النحوية، في حين أن التقدير من عمل المخاطب المحلل للبنية. وأما الإضمار الذي يعنينا هنا، فهو الإضمار بمعنى استبدال الظاهر بالضمير؛ إذ هو الإتيان بعد الاسم الظاهر، أو ما يقوم مقامه من المركبات النحوية بعلامة لغوية تعوضه وتدل عليه وتطابقه في الجنس والعدد، وتؤدي ما يؤديه من وظائف نحوية [26].

وقد ميز سيبويه بين الإضمار بمعنى الحذف، والإضمار بمعنى استبدال الظاهر بالضمير بما يأتي [27]:

أ- **الإضمار دون علامة**: وهو الحذف بمختلف ضروبه، فهو من حالات حذف اللفظ دون أن يبقى له أثر.

ب- **الإضمار بعلامة**: وهو الذي يطلق عليه اسم الضمير، وهو من حالات تغييب اللفظ المظهر والاستعاضة عنه بعلامة.

هذا عن الإضمار، أما الحذف في الاصطلاح، فهو عند النحاة والبلاغيين: "إسقاط جزئي للكلام أو كله لدليل"[28].

ويعرفه التهانوي بقوله: "والأنسب باصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان أنه إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل، وقد يصير به الكلام المساوي موجزا"[29].

وعرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[30].

ومع وضوح الترادف بين الإضمار والحذف في بعض المواطن، إلا أن الإضمار أخص من الحذف لوجود فارقين بينهما:

أ- الحذف يشمل كل عناصر الجملة: العامل منها والمعمول، عدا الفاعل (الفاعل موجود في النية مستترا). أما الإضمار، فيختص بالفاعل وبالعامل؛ لأنه يبقى منه أثر في المعمول يدل عليه.

ب- أن الإضمار يستلزم ما يدل عليه، أي وجود المفسر. لذلك نجد النحاة منهم من يفرق بين الإضمار والحذف، فيجعل الإضمار مختصا بالفاعل وبالعامل، والحذف يشمل العامل والمعمول عدا الفاعل، هؤلاء النحاة هم نحاة البصرة وعلى رأسهم سيبويه. وينفرد الكسائي ضمن مدرسته بحذف الفاعل في باب التنازع، يقول الاستراباذي: "قوله: وقد يحذفان معا مثل: نعم، أي يحذف الفعل والفاعل معا، أما حذف الفاعل وحده، فلم يثبت إلا عند الكسائي كما يجيء في باب التنازع"[31].

فلماذا يقول نحاة البصرة بإضمار الفاعل، ويقول الكسائي بحذفه، وهل هناك رأي ثالث في المسألة؟

3. تأويلات النحاة لقضية التنازع، وكيفية إعمال العاملين في الظاهر والمضمر (عرض آراء النحاة وتخريجاتهم):

لم يختلف النحاة كثيرا في إعمال الفعل الأول في مسألة التنازع، ولكن ظهر الاختلاف واضحا بينهم عند إعمال الثاني، وليس الاختلاف مقصورا على نحاة المدرستين، بل صار قائما بين نحاة المدرسة الواحدة، بصرية كانت أو كوفية.

وقد ميز الاستراباذي ثلاثة آراء أو تخريجات لدى النحاة، وهي:

أ- رأي البصريين:

عند إعمال الثاني وطلب الأول المتنازع للفاعلية أو المفعولية، يقول الاستراباذي: "فالبصريون يضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: "ضربني وأكرمت زيدا"، "ضرباني وأكرمت الزيديْن"، "ضربوني وأكرمت الزيدين"، "ضربتني وأكرمت هندا"، "ضربتاني وأكرمت الهندين"، "ضربنني وأكرمت الهندات""[32].

فالبصرية على قول الاستراباذي يستعيضون بالضمير على غياب الفاعل الذي يدل عليه الظاهر(المتنازع)، ويكون هذا الضمير مطابقا للمتنازع نوعا وعددا، فيجيزون بذلك الإضمار قبل الذكر على القول بحذف الفاعل.

ب- رأي الكسائي:

ينفرد الكسائي بحذف الفاعل من الأول، وذلك حذرا من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه لا يجوز ذكر المضمر قبل صاحبه الذي يوضحه. يقول الاستراباذي: "والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذرا من الإضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل، فحاله كما قيل:

فكنت كالساعي إلى مثعب*** موائلا من سبل الراعد

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم تجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو: (ربه رجلا) فهو يقول: ضربني وأكرمت زيدا أو الزيديْن أو الزيدِين أو هندا أو الهندين أو الهندات"[33].

ت- رأي الفراء:

يرى الفراء أن الفاعل لا يحذف، وفي الآن نفسه لا يجوز الإضمار قبل الذكر، فكان له رأي توفيقي، وهو الإضمار بعد الذكر، نحو: "ضربني وأكرمني زيد هو"، و"ضربني وأكرمت زيدا هو". يقول الاستراباذي: "وقال (أي الفراء): وجاز أن تأتي بفاعل الأول ضميرا بعد المتنازع نحو: ضربني وأكرمني زيد هو. جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر.

وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الأول له لأجل الفاعلية نحو: "ضربني وأكرمت زيدا هو"، تعين عنده الإتيان بعد المتنازع كما رأيت. كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل" [34].

4. تأويل الاستراباذي للمسألة: طبيعته وآليات اشتغاله:

4-1- تطبيق كفاءات المؤول:

باستقراء شرح الرضي على الكافية يتضح أسلوبه في الشرح: بتقديم قول ابن الحاجب، ثم يعقبه بشرحه؛ باحثا كمؤول عن مؤشرات تأويل لسانية، وأخرى خارج-لسانية في حال خروج المصنف عن المعيار النحوي والتداولي، برد عدم الملاءمة والألفة إلى الملاءمة عن طريق تطبيق كفاءاته الثلاث: اللسانية، والتداولية، والاستدلالية. وللتدليل على ذلك نحاول استعراض قول المصنف، وشرح الرضي له (في باب التنازع وأثر إعمال الفعل الثاني):

قال ابن الحاجب: " فإن أعملت الثاني، أضمرت في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي، وجاز خلافا للفراء مثل: "ضربني وضربت زيدا"، وحذفت المفعول إن استغنيت عنه، وإلا أظهرت" [35].

قال الرضي: " هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين، فكيف يكون حال الأول؟ فقال: الأول إذن إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية، فإن كان الأول نحو "ضربني وأكرمت زيدا"، فالبصريون يضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتقول: "ضربني وأكرمت زيدا" "ضرباني وأكرمت الزيدين" "ضربوني وأكرمت الزيدين" "ضربتني وأكرمت هندا" "ضربتاني وأكرمت الهندين" "ضربنني وأكرمت الهندات" " [36].

فالرضي لاحظ في كلام المصنف تقصيرا في التوضيح، فبين أن إعمال الثاني اختيار البصريين، وبيَّن حال الأول عند إعمال الثاني إذا طلب المتنازع للفاعلية، فنسب إضمار الفاعل للبصريين في هذه الحالة، وبيَّن أيضا أن الفاعل المضمر عندهم يكون مطابقا للمتنازع نوعا وعددا.

وعليه اعتبر المؤول قصور التوضيح عند المصنف مؤشرا على التأويل باعتبار القاعدة الرابعة من قواعد التخاطب (وهي قاعدة جهة الخبر) القائلة: كن واضحا واجعل خطابك واضحا [37].

أ- ومن ثمّ نرصد كفاءات المؤول في عرض ونقد رأي البصريين (إضمار الفاعل):

1. **الكفاءة اللسانية**: هي كفاءة معيارية، يحتكم إليها المؤول في معالجة خطابات المرسل، وإذا كان المرسل عالما باللغة، لا يسجل عليه أي خرق في نظام اللغة (صوتا، أو صرفا، أو تركيبا، أو معجما). فإن المؤول بكفاءته اللسانية المعيارية رد غير المعياري، وهو عدم نسبة الآراء لأصحابها (اختيار إعمال الثاني للبصريين، إضمارهم للفاعل في الأول عند إعمال الثاني) رد ذلك إلى المعياري وهو نسبة هذه الآراء للبصريين. كما فصل ما أجمله وأوجزه المصنف بأن وضح حالة إضمار الفاعل في الفعل الأول عند البصريين إذا طلب الأول المتنازع للفاعلية وأعطى على ذلك أمثلة توضيحية، كما بين اشتراطهم المطابقة في النوع والعدد بين الفاعل المضمر والمتنازع.

2. **الكفاءة التداولية**: بما أن المؤول سجل خرقا للمرسل على مستوى قواعد التخاطب، إذ لم يكن واضحا، وكان موجزا لحد الغموض، فإن كفاءة المؤول التداولية (المعرفية) تدخلت لاكتشاف الحاجة إلى التأويل.

2-1. **كفاءة سياقية حالية**: استحضر الرضي بينه وبين مخاطبه مقاما تخاطبيا معرفيا، والدليل عليه استعماله لتاء المخاطب في الفعل "أعملت" وقوله: "تقول"؛ ولأن خطاب المصنف يحفه سياق ذو ملابسات تعليمية، أي هو سياق تعليمي، وكل ما هو تعليمي يحتاج إلى بيان وتوضيح حتى لا يستعصى على طالب العلم وخاصة المبتدئ، كان على المصنف توضيح كلامه وتجنب الإيجاز والغموض؛ ليتلاءم الملفوظ مع سياق التلفظ.

فحمل المؤول على عاتقه توضيح ما كان غير واضح، وتفصيل ما كان مجمل،ا واستعان على ذلك ببعض المشيرات: كاسم الإشارة الذي أعقبه بكلمة "بيان" ليلفت المخاطَب لأهمية كلامه، فهو بيان وتوضيح لما غمض في كلام المصنف "هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين، فكيف يكون حال الأول"[37].

هذا من جهة ومن أخرى لتحسيس المخاطب أنه يشاركه توقعاته، فيطرح التساؤل عن حال الفعل الأول قبل أن يطرحه المخاطَب [38].

كما قد يكون ذلك لتنشيط ذاكرة مخاطَبه وتحفيزا لها على استيعاب تفاصيل الموضوع.

وكل هذا يؤكد استحضار المؤول للسياق التخاطبي المعرفي بينه وبين المخاطَب، مما يثبت كفاءته السياقية الحالية.

2-2. **كفاءة موسوعية**:

رأي البصريين في باب التنازع، وإضمارهم للفاعل في الأول عند إعمال الثاني، ومطابقة الفاعل المضمر للمتنازع نوعا وعددا من المعارف الموسوعية المشتركة بينه وبين النحاة، لكن الذي تميز به الرضي هو عرضه لرأي البصريين كأنه رأيه هو. والذي يوضح أنه لا يتبنى رأيهم

نقده لهذا الرأي في باب الضمائر من "شرح الكافية": "وأما تأخر المفسر في باب التنازع، نحو: ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين، فالحق أنه بعيد...."[39]. وإذا من دلالة على هذا الأمر، فهي الدلالة على أن الرضي يتمتع بموضوعية علمية فائقة.

3. الكفاءة الاستدلالية:

يربط المؤول بين ما يعرضه المصنف، وبين ما توفر لديه بموجب كفاءتيه اللسانية والتداولية، فأقام نموذجه الاستدلالي على الربط بين مقدمات ونتائج، فكان مساره التأويلي يتضمن مسلكين:

- **مسلك توضيح الأقوال والتصريح** L'explicitation
- **مسلك التضمينات الخطابية** L'implicitation

3-1. مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها:

رد إعمال الثاني، وإضمار الفاعل في الأول عند إعمال الثاني إلى البصريين، وهو من باب إسناد المراجع، كتقنية من تقنيات إثراء الصورة المنطقية للقول، فقال: "هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين... فالبصريون يضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث"[40].

وعند نقده لرأي البصريين قال: "وأما تأخر المفسر في باب التنازع نحو "ضربني وضربت زيدا" على مذهب البصريين، فالحق أنه بعيد...." [41].

وعرض رأي البصريين في حد ذاته بهذا التفصيل هو من باب توضيح الموقف القضوي لهم في هذه المسألة، وهو كذلك ينتمي إلى مسلك التوضيح والتصريح.

3-2. مسلك التضمينات الخطابية.

الرضي في عرضه لرأي البصريين انطلق في استدلاله من مقدماتهم التي يسلمون بها، ووصل إلى نتائجهم وهي إضمار الفاعل في الأول عند إعمال الثاني، مع مطابقة الفاعل المضمر للمتنازع نوعا وعددا.

الاستدلال: ترمز "م" للمقدمة، وترمز "ن" للنتيجة.

م1: عند إعمال الثاني في الظاهر، فأين فاعل الأول؟ (مقرر بقول الرضي)

م2: الفاعل لا يكون محذوفا (مقرر عند النحاة جميعهم إلا الكسائي) [42].

م3: الفاعل يكون مذكورا: إما مظهرا أو مضمرا [الفاعل إذا لم يكن محذوفا فهو مذكور]

م4: الفاعل في الفعل الأول ليس مظهرا (استقراء من أسلوب التنازع فيما نطقت به العرب).

ن: الفاعل في الفعل الأول مضمر.

ثم يؤيد الرضي هذه النتيجة بحجة لغوية وهي التعليل بقوله: "لأنه يوجد ما يفسره في الجملة". باعتبار المضمر يحتاج إلى مفسر، ومادام المفسر موجودا في الجملة، فالفاعل مضمر.

وفي نقده لرأي البصريين ينطلق من مقدمات هي عبارة عن معارف موسوعية، ويصل إلى تفنيد رأيهم في مسألة التنازع كما يأتي: " وأما تأخر المفسر في باب التنازع نحو "ضربني وضربت زيدا" على مذهب البصريين، فالحق أنه بعيد؛ لأن مجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر، مع الإتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في: نعم رجلا زيد، أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر، كما في ضمير الشأن والثلاثة في ضمير التنازع معدومة أعني قصد التفخيم والإتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله، فضعف، فمن ثمّ حذف الكسائي الفاعل في مثله مع أنه فيه محذورا"

الاستدلال 1:

م1: يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى في ثلاث حالات: قصد التفخيم، والإتيان بالمفسر لمجرد التفسير، واتصاله بالمضمر (مقرر في قول الرضي وعند باقي النحاة).

م2: هذه الشروط الثلاثة لجواز تأخير المفسر معدومة في ضمير التنازع (مقرر بقول الرضي)

ن: لا يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى في ضمير التنازع.

الاستدلال 2:

م1: لا يجوز تأخير المفسر في ضمر التنازع (من التأويل السابق).

م2: الاسم المتنازع هو المفسر للضمير عند البصريين (مقرر بقول الرضي).

م3: الاسم المتنازع متأخر عن الضمير (مقرر بأسلوب التنازع).

ن: لا يجوز عد المتنازع مفسرا لضمير التنازع.

ومن ثم إضمار الفاعل عند البصريين بلا مفسر لا يعد إضمارا فالإضمار يوجب المفسر، وحيث لا مفسر لا إضمار. فكأنه يشاطر التداوليين اليوم الرأي قضية الإحالة: "....أن المعطيات النحوية المتوفرة في المقال لا تكفي لتعيين المفسر، وأنه لا بد في وصف الإحالة من الاحتكام إلى الملابسات التي ينجز فيها الخطاب، فهي أقدر من سائر المعطيات النحوية على التنبيه إلى المفسر وتحديده"[43].

فالمطابقة وحدها عند التداوليين ليست الخيط الموصل للمفسر المطلوب.

ب- تطبيق كفاءات المؤول في عرض ونقد رأى الكسائي:

ثم يأتي الرضي لعرض نقد رأي الكسائي شارحا قول المصنف: "دون الحذف خلافا للكسائي"[44]. فيقول: "والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذرا من الإضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل، فحاله كما قيل:

فكنت كالساعي إلى مثعب*** موائلا من سل الراعد

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم تجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو "ربه رجلا" فهو يقول: "ضربني وأكرمت زيدا"" أو الزيدِيْن أو الزيدِين أو هندا أو الهندين أو الهندات" [45].

مؤشر التأويل عند الرضي في قول المصنف هو الإيجاز الشديد؛ إذ اكتفى بالإشارة إلى رأي الكسائي عن طريق رأي البصريين في أنهم يضمرون ولا يحذفون، واستثنى من هذا الحكم الكسائي؛ لأنه يحذف الفاعل من الأول ولا يضمره. فالإيجاز مخالف لقاعدة الخبر (من قواعد التخاطب) فكان مؤشر التأويل تداوليا ومن ثم نرصد كفاءات المؤول.

1. **الكفاءة اللسانية**: عملت كفاءة المؤول اللسانية على رد غير المعياري إلى المعياري الذي يتمثل في ربط السبب بالنتيجة، النتيجة التي توصل إليها الكسائي، وهي حذف الفاعل، فلم يذكر المصنف السبب في إطلاق الكسائي لهذا الحكم، وهو الحذر من الإضمار قبل الذكر الذي يحذر منه غيره من النحاة، والرضي نفسه يحذر منه بقوله: "فلا يكون إضمار قبل الذكر"[46]، بمعنى عدم ذكر المضمر قبل صاحبه الذي يوضحه، ومع ذلك فالرضي يرد رأي الكسائي في حذف الفاعل متهكما بوصف حاله، فارا من الإضمار قبل الذكر إلى ما هو أشنع منه، كحال الهارب من السحاب (المطر) ملتجئا بميزاب. وهو ما يعبر عنه قول سعيد بن حسان يصف التجاءه لأحدهما كالهرب من السحاب التجاءً بالميزاب. ويعلق البغدادي على حال الكسائي بقوله: "على أن الكسائي وقع في أشنع مما فر منه من حذف الفاعل مضمرا لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في نحو: "ضربني وضربت الزيدين" مع أن الإضمار قبل الذكر قد ورد، وحذف الفاعل في غير المسائل المحصورة لم يرد" [47].

فهل حقا الرضي يعارض رأي الكسائي؟ لنحاول تجميع ما قاله في المسألة:

1- "حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر الذي فر منه الكسائي".

2- "فمن ثمّ حذف الكسائي الفاعل في مثله مع أن فيه محذورا".

3- الاستشهاد على حال الكسائي بحال الملتجئ من السحاب بالميزاب.

يظهر من القول الأول أنه قول البصريين في رد قول الكسائي بحذف الفاعل، والقرينة الدالة على ذلك: "لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وإن لم تجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو: "ربه رجلا" "[48].

فلما رأينا تفنيد الرضي تأخر المفسر عند البصريين في ضمير التنازع ويثبت ذلك استدلاليا، فكيف يقول: "وقد جاء بعده ما يفسره في الجملة"؟! إلا أن يكون يعرض معارضة

البصريين للكسائي ويوافقهم عليها. وهذه الموافقة لها قرينة في القول الذي عارض به الرضي البصريين في مسألة: " فضعف، ومن ثم حذف الكسائي الفاعل في مثله مع أنه فيه محذورا".

وهناك قرينه أخرى سبق تقديمها، وهي قول الرضي: "أما حذف الفاعل وحده، فلم يثبت إلا عند الكسائي كما يجيء في باب التنازع" [49].

وبناء على ما سبق نستشف موضوعية الرضي في عرضه للآراء ونقدها حتى التي لم تجد من يؤيدها، كرأي الكسائي.

2. الكفاءة التداولية:

2-1. الكفاءة السياقية الحالية:

إذا كان المصنف ألمح إلى رأي الكسائي في باب التنازع عند إعمال الثاني، فإن المؤول لاءم ملفوظ المصنف مع سياق تلفظه، بأن لم يكتف بذكر الحكم (حذف الكسائي لفاعل الأول عند إعمال الثاني) بل أضاف سبب إطلاق الكسائي لهذا الحكم، وهو ما يجعل مقام التلفظ مرعيا باعتبار هذا المقام مقاما تعليميا يتطلب فيه ذكر الأحكام ذكرا لأسبابها، وبذلك جعل مخاطَبه في السياق التخاطبي المناسب. وعند نقده لرأي الكسائي أيضا وصف الموقف المعرفي الذي آل إليه؛ إذ هرب من الشيء السيئ إلى الأسوأ، أو من الشنيع إلى الأشنع. وأتى بشاهد حي من كلام العرب يقرب به وصفه موقف الكسائي، تاركا بياضا للقارئ يستكمل فيه ما أراده أن يستكمله ليبلغ مقاصده (مقاصد المتكلم المستشهد). يقول هشام القلفاط في ذلك:

"... فحين يستحضر المتكلم شاهدا ما يقيم علاقة بين النص المستوعِب والنص المستحضَر، ويتجسم البياض في مثل هذه السياقات في المهمة التي يتركها الباث للمتقبلين إذ يدعوهم إلى استكمال العمل الذي ابتدأه باستحضار الشاهد أولا وبالتعليق عليه ثانيا، فالبياض كامن في دعوة الباث متقبليه إلى أن يشغلوا المسافات التي تركها الباث بين الشاهد والسياق النصي المستوعب بما يخدم مقاصده واحتياجاته" [50].

فبذلك دلّ الرضي مخاطَبه إلى استكمال ما قصده من رد رأي الكسائي، وأنه جانب الصواب في ذلك؛ لأنه ارتكب محذورا، لا يوافقه عليه غيره من النحاة. ومما يؤيد هذا الرأي قول العكبري في التبيين عن مذاهب النحويين: "... وأما مذهب الكسائي فبعيد؛ لأنه يلزم منه أن يكون الفعل بلا فاعل، وهذا بعيد في الاستعمال والقياس، والله أعلم بالصواب" [51].

وبالمقارنة بين ما قاله الرضي والعكبري، يتضح ردهما رأي الكسائي. أما العكبري، فرد هذا الرأي وفسره نحويا، لكن الرضي فضل استحضار مقام تداولي كان فيه قائل البيت الشعري يستحضر مقاما لتوضيح حاله عند لجوئه لأحدهم بأن فر من مشكلة ليقع في مشكلة أكبر منها، فكذلك كان استحضار الرضي للمقام نفسه، وإن كانت المشكلة مختلفة: فالمقام مقام فرار من

المشكلة إلى مشكلة أكبر منها. أما مشكلة الكسائي، فهي الفرار من الإضمار قبل الذكر إلى ما هو أشنع: حذف الفاعل؛ لما في حذف الفاعل من محذور ليس على المستوى التركيبي فحسب ،بل أيضا على مستوى تمثل الكون؛ إذ النحاة يصدرون عن عقيدة هي أن الله هو الفاعل الحقيقي في الكون، وإسناد الحذف للفاعل مساس بهذه العقيدة [52].

وعليه تظهر كفاءة المؤول السياقية الحالية في استثمار السياقات والمقامات التخاطبية لإيصال معارفه إلى مخاطبه.

2-2. الكفاءة الموسوعية:

- رأي الكسائي في باب فاعل الفعلين المتنازعين كونه عنده محذوفا لا مضمرا هو رأي معروف للكسائي يعد من المعارف المشتركة بين النحاة.

- رد هذا الرأي استعان فيه الرضي بالشاهد الشعري، وباستعمال وسائل حجاجية لغوية: كأفعال التفضيل، وأدوات التعليل. واستعمال هذه الوسائل معرفة مشركة بين المستدلين في النحو وغيره من العلوم المجاورة: كالبلاغة والأصول وغيرهما، فهي تعد من المعارف الموسوعية العامة.

- أما استغلال الرضي للشهاد الشعري تداوليا، فهو معرفة موسوعية خاصة تميز بها الرضي في هذا الموضوع.

- تعمل هذه المعارف الموسوعية كمقدمات استدلالية في تأويل الرضي ورده رأي الكسائي.

1. الكفاءة الاستدلالية:

يضم المسار التأويلي للرضى مسلكين:

1-3. مسلك التوضيح للأقوال والتصريح بها:

وضح الرضي ما غمض من كلام المصنف بفعل إيجازه الشديد بذكر حكم الفاعل عند الكسائي في باب التنازع دون ذكر سبب ذلك. وبعد تمام توضيح رأي الكسائي نقده تداوليا وقول الرضي يوضح ذلك: "والكسائي يحذف الفاعل من الأول، .... لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة....." [53].

2-3. مسلك التضمينات الخطابية:

بعد التصريح والتوضيح، يستدل الرضي على عدم صواب رأي الكسائي من خلال الاستدلال الآتي:

م1: الإضمار قبل الذكر مردود في الأصول (مقرر في أصول النحاة، والرضي واحد منهم).

م2: حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر (بإجماع النحاة إلا الكسائي).

ن: حذف الفاعل مردود من باب أولى.

ث- تطبيق كفاءات المؤول في عرض ونقد رأي الفراء:

يشير المصنف في اقتضاب شديد إلى رأي الفراء، ولكنه ليس في قضية إعمال الثاني وكيف حال الأول؟ وإنما في إيجابه (أي الفراء) لإعمال الأول ورفضه لإعمال الثاني. يقول المصنف: "... وجاز خلافا للفراء مثل: "ضربتني وضربت زيدا" "[54].

ورد الرضي بقوله: "ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة، أي إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية، وقال إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا. والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا: أن الثاني إن طلب أيضا للفاعلية، نحو: "ضرب وأكرم زيد"، جاز أن تعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول. وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية، قال: وجاز أن تأتي بفاعل الأول ضميرا بعد المتنازع، نحو: "ضربني وأكرمني زيد هو". جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر. وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الأول له لأجل الفاعلية، نحو: "ضربني وأكرمت زيدا هو"، تعيّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت، كل هذا حذرا مما يلزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل"[55].

عاب المؤول على المصنف عدم الدقة في النقل عن الفراء، إذ نقل عنه رفضه إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية، ولم يكمل الشق الثاني من رأيه في المسألة؛ إذ إن الفراء يقول بإعمال الفعلين في حال طلب الثاني للفاعلية أيضا، فاعتبر خرق المصنف لقاعدة الكم من قواعد التخاطب مؤشرا للتأويل.

ومنه نرصد كفاءات المؤول:

1- **الكفاءة اللسانية**: عملت كفاءة المؤول على رد غير المعياري إلى المعياري، فالمعيار يقول بإتمام ما يقوله صاحب الرأي ولا يجتزئ قوله، وأن يتحرى الناقل الدقة في نقله، وأن يراعي الأمانة العلمية. وبعد ملاءمة المؤول لملفوظ المصنف مع مضمون رأي الفراء، نقد رأي هذا الأخير في إعمال الفعلين؛ إذ يكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين، وهو ما يخالف الأصول (الأصول التي تواضع عليها النحاة)؛ لأن نحاة البصرة والكوفة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية (يعتبرونها عوامل حسية)، ثم عرض رأي الفراء عند إعمال الثاني وطلب الأول والثاني المتنازع للفاعلية بجواز الإتيان بالضمير فاعلا بعد المتنازع، نحو "ضربني وأكرمني زيد هو"؛ لأن الإتيان بالضمير فاعلا متصلا يلزم الإضمار قبل الذكر.

- وإذا طلب الثاني المتنازع للمفعولية مع طلب الأول له للفاعلية، أوجب الفراء الإتيان بالفاعل ضميرا منفصلا بعد المتنازع، نحو: "ضربني وأكرمت زيدا هو"؛ حذرا من الإضمار قبل

الذكر عند البصريين وحذف الفاعل عند الكسائي، وهو رأي على ما يبدو توفيقيا بين الرأيين السابقين.

2- الكفاءة التداولية:

2-1. الكفاءة السياقية الحالية:

حاول المؤول ملاءمة ملفوظ المصنف لمقام التلفظ، وذلك بأن طالبه بالنقل الصحيح عن الفراء، فملفوظه اجتزأ رأي الفراء ولم يقدمه تاما. ومقام التلفظ مقام علمي يستوجب الأمانة العلمية في النقل عن الغير. فعدم ملاءمة ملفوظ المصنف لهذا المقام دعا المؤول إلى إقامة هذه الملاءمة بإتمام الملفوظ وتوضيحه للمخاطب، فتدخل المقام الخارجي في بناء المقام الداخلي، وتعاون المقامان على تأويل العبارة (عبارة المصنف الغامضة)[56].

وهكذا تظهر كفاءة المؤول السياقية الحالية لملاءمته بين الملفوظ وسياق التلفظ.

2-2. الكفاءة الموسوعية:

- اطلاع المؤول على آراء الفراء في باب التنازع ينم عن كفاءته الموسوعية التي مكنته من تصحيح الوضع بتقديم رأي الفراء كاملا موضحا تفاصيله، واعتباره رأيا ثالثا يحاول التوفيق بين الرأيين السابقين.

- اطلاعه على أصول النحو، كنظرية العامل، وعدم اجتماع عاملين على معمول واحد.

- احترامه للموضوعية والأمانة العلمية من المعارف الأيديولوجية التي تنتمي إلى المعارف الموسوعية على تصنيف أوركيوني (Orecchioni).

3- الكفاءة الاستدلالية:

سلك المؤول في مساره التأويلي مسلكين:

3-1. مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها:

انطلق المؤول في هذا المسلك من توضيح رأي الفراء بذكر تفاصيله كما سبقت الإشارة إليه، وعد رأي الفراء رأيا توفيقيا كما سلف عرضه.

3-2. مسلك التضمينات الخطابية:

ربط المؤول في استدلاله على عدم اجتماع عاملين على معمول واحد ربط بين مقدمات من المعارف الموسوعية ونتائج مضمنة كالآتي:

الاستدلال 1:

م1: المتنازع يطلب الأول فاعلا ويطلب الثاني فاعلا (مقرر بمثال الفراء).

م2: يجوز أن يكون المتنازع فاعلا للفعلين (رأي الفراء كما عرضه ونقله الرضي).

م3: اجتماع عاملين على معمول واحد معلوم فساده (مقرر في أصول النحو).

ن: لا يجوز أن يكون الاسم الواحد (المتنازع) فاعلا للفعلين.

كما رد الرضي رأي الفراء الذي يخص القضية الإشكالية، حيث يوجب الفراء أن يكون فاعل الفعل الأول عند إعمال الثاني هو ضمير منفصل يأتي بعد المتنازع تجنبا للإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل.

يقول:".... لا لم يجوز إضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في "ضربني وأكرمت زيدا هو"، فنقول ههنا: "حسبني وحسبت زيدا قائما إياه" كما ذكر السيرافي؟ هذا والحق أن يقال في هذا الأخير: إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح، ولا سيما إذا صارا في تقدير اسم مفرد، بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه"[57].

ففي هذا النص يرد المؤول الإضمار بعد الذكر؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين مفعولي "حسب" اللذين أصلهما متبدأ وخبر، والفصل بين متلازمين (كالمبتدأ والخبر) قبيح.

فهل هو بذلك يرد الإضمار بعد الذكر عند الفراء في حالة الفعل ليس من باب "علمت"، فهو هنا كذلك يفصل بين متلازمين: الفعل والفاعل؛ "لأن الفاعل من تمام الفعل يتنزل منه منزلة الجزء من الكل، ويصل اندماجه فيه إلى وجوده داخل صيغته لا خارجها ..."[58].

وحتى الفصل الموجود بين الفعل والفاعل، إن وقع يكون الفاصل بينهما المفعول به (ضميرا متصلا بالفعل) لا يفصل بينهما جملة، كما هو الحال في مثال الفراء.

ويمكن تجريد هذا الاستدلال على النحو الآتي:

الاستدلال 2:

م1: الإضمار بعد الذكر في حال الفعل من باب "علمت" يؤدي إلى الفصل بين متلازمين.

م2: الفصل بين المتلازمين قبيح.

ن: الإضمار بعد الذكر في حال الفعل من باب "علمت" لايجوز.

الاستدلال 3:

م1: الإضمار بعد الذكر يؤدي إلى الفصل بين الفعل والفاعل بغير موجب للفصل (مقرر بما أوجبه الفراء من إضمار بعد الذكر).

م2: الفصل بين متلازمين قبيح.

م3: الفعل والفاعل متلازمان؛ لأنهما في حكم الجزء وكله.

ن: الإضمار بعد الذكر في حال الفعل ليس من باب "علمت" لا موجب له.

وهكذا نجد المؤول يرد آراء كل فريق بما وجد في كل رأي من نقص يعيبه، ولا يرقى به إلى درجة الكمال لتبنيه، ومن ثم يفتح الباب واسعا للاجتهاد والإبداع.

2-4 بناء المعنى المقصود:

بعد تحليل ما عرضه ونقده الرضي من آراء النحاة في مسألة تنازع فعلين حول فاعل واحد، يراه الكسائي محذوفا، والبصريون مضمرا، والفراء ضميرا منفصلا مذكورا بعد المتنازع، نحاول لذلك تجلية القصد المضمر للمؤول؛ إذ هو لم يفصح عن رأي له في هذه القضية، كما لم يقبل أي رأي مما عرضه من آراء النحاة: فكان عرض الرضي لآراء النحاة ثانويا؛ لأن هذه الآراء مبثوثة في كتب النحو. فليس عرضها بالقصد الأساسي، أما قصده الأساسي، فهو نقدها، وإظهار ما يعتورها من نقص وإن كانت آراء لجهابذة وأساطين النحو.

ثم نأتي لقصده المضمر، وهو ما تركب من القصدين السابقين [59].

فالرضي فتح مجال التأويل في هذه القضية الإشكالية، دعما وتكريسا للاجتهاد المنتج، والإبداعية الشاملة، ورفضا ودفعا للمقولة السائرة: "ليس في الإمكان أبدع مما كان".

وإذا رمنا الوصول إلى بناء المعنى في خطاب الرضي من خلال عرضه ونقده لتلك الآراء، فإن ذلك المعنى يتحدد بالقصد الذي سعينا إلى استجلائه أعلاه[60]؛ إذ معنى الخطاب أو الملفوظ في نظر 'طه عبد الرحمن' "يتحدد بالقصد الذي يكون منه عند النطق به، والذي يدعو المستمع إلى تعقبه مقاميا لا إلى تحقيق حده معجميا " [61]. وهكذا تكون هذه الدراسة قد قاربت بناء المعنى عند الرضي، ولا تزعم أنه المعنى الوحيد، أو تزعم له التفرد، لتفتح الباب لمزيد من الدراسات التي تتعمق فكر الرضي وتستجلي مكنوناته وأسراره.

الخاتمة:

وفي نهاية هذا المقال نصل إلى تحقيق ما افترضته هذه الدراسة من كون تأويل الرضي الاستراباذي من قبيل التأويل التداولي الذي يقوم على تطبيق كفاءات المؤول الثلاث:

اللسانية، والتداولية، والاستدلالية للوصول إلى المعنى المقصود، بعد توضيح وتجلية ما غمض من كلام المصنّف، وتفصيل ما كان مجملا منه أو موجزا من خلال عرضه ونقده لآراء النحاة على الوجه المطلوب المستكمل للفهم والإفهام، ليصل بالمخاطب إلى تكوين رأي في هذه القضية الإشكالية، فتحا لباب الاجتهاد؛ إذ إجماع التفسير والتعليل والتأويل ليس ملزما، وما تلك الآراء إلا اجتهادات لأصحابها.

الهوامش:

1- أوركيوني، المضمر، تر: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط:1، 2008، ص161.

2- عبد السلام اسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، العدد: 148-149، 2009، ص: 109.

3- نفسه، ص110.

4- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: 3، 1984، 200/2.

5- ابن البناء المراكشي، الروض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بنشقرون، الرباط، المغرب، 1984، ص: 123.

6- عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميو لسانيات وفلسفة اللغة بحث في تداوليات المعنى والتجاوز الدلالي، دار كنوز المعرفة عمان، الأردن، ط:1، 2017، ص233.

7- نفسه، ص: 234.

8- أوركيوني وزملاؤها، في التداولية المعاصرة، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2014، ص: 85.

9- آن ريبول، جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مراجعة: لطفي زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط:1، 2003، ص:76.

10- عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميو لسانيات وفلسفة اللغة، ص:236.

11- ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص: 109.

12- نفسه، ص: 109.

13- نفسه، ص: 115.

14- ينظر: نفسه، ص: 109.

15- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، 351/8.

16- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط:4، 2004، ص: 185.

17- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، وضع حواشيه أحمد حسين سنج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1998، 240/4.

18- الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:2، 2007، 180/1.

19- نفسه، 180/1.

20- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2001، 206/1.

21- ينظر: نفسه، 206/1.

22- الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:2، 1998، ص: 135.

23- ابن منظور، لسان العرب، 39/9، 40، مادة (حذف).

24- ابن فارس مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1979، مادة (ضمر)، 586/1.

25- ينظر: الأنباري، الإنصاف ف مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، 2005، 558/2،557.

26- ريم الهمامي، نحو دراسة نحوية للخطاب قضية الإضمار، ضمن كتاب لسانيات النص وتحليل الخطاب (بحوث محكمة في لسانيات النص وتحليل الخطاب) جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، المغرب، 2013، 176/1).

27- ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1988، 273/1 .....290.

28- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، 102/3.

29- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 632/1.

30- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984، ص146.

31- الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، 176/1.

32- نفسه، 180/1.

33- نفسه، 180/1.

34- نفسه، 181/1.

35- نفسه، 180/1.

36- نفسه، 180/1.

37- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 1998، ص: 238، 239.

38- افترض هنا الرضي مقاما للمقاولة، ينظر: مفهوم المقاولة في: السكاكي مفتاح العلوم ضبط وشرح: نعم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط:1، 1983، ص: 266.

39- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسين عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط:2، 1996، 407/2.

40- نفسه، 180/1، تح: إميل بديع يعقوب.

41- نفسه، 407/2، تح: يوسف حسن عمر.

42- نفسه176/1، تح: إميل بديع يعقوب.

43- ينظر: ريم الهمامي، نحو دراسة نحوت للخطاب، ص176.

44- الرضي، شرح الكافية، 180/1.

45- نفسه، 180/1.

46- نفسه، 29/2.

47- البغدادي، خزانة الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت، 322/1.

48- الرضي، شرح الكافية، 181/1.

49- نفسه، 176/1.

50- هشام القلفاط، البياض مكونا من مكونات الخطاب الواصف ضمن كتاب مقالات في تحليل الخطاب، تأليف جماعة من الباحثين، تقدم: حمادي صمود، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس، 2008، ص179.

51- العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1986، ص: 258.

52- تقوم اللسانيات العرفانيه اليوم على مفهوم التمثل للكون. يقول مؤلفا التداولية اليوم علم جديد، ص: 85: "وفق المنظور المعرفي- منظور سبربر وولسون- تتمثل الغاية من نظام معرفي ما (نظام الكائن البشري على وجه الخصوص) في أن يبني لنفسه تمثلا للكون، ويعد له باستمرار، ويعدل النتيجة المعرفية هذا التمثل للكون"

53- الرضي، شرح الكافية، 180/1.

54- نفسه، 181/1.

55- نفسه، 181/1.

56- ينظر هذا المفهوم في: أوزفالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، المغرب، د.ط، 1991 ص: 677.

57- الرضي، شرح، الكافية، 183/1.

58- الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، كلية الآداب، منوبة، توني، 2003، ص: 313.

59- Francois Recanati : philosophie du langage (et de l'esprit) Gallimard Editions 2008 ;p108.

60- يقول عبد السلام إسماعيلي علوى في علاقة المعنى بالقصد: "...لأن التواصل لا يتم إلا بإدراك المعنى، وإدراك المعنى لا يتم إلا باكتشاف القصد، واكتشاف القصد مشروط بكفاءات المرسل إليه المعرفية إن لم يرتبط بما يشير إليه أو يعلن عنه بشكل مباشر في الخطاب" عبد السلام إسماعيلي علوي ، السيميو لسانياتو فلسفة اللغة، ص: 76.

61- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 215.

قائمة المصادر والمراجع

آن ربيول، جاك موشلر:

1-التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مراجعة: لطفي زيتوني، - المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط:1، 2003.

الأنباري (أبو البركات):

2- الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، 2005.

أوركيوني:

3- في التداولية المعاصرة، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2014.

4- المضمر، تر: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط: 1، 2008.

أوزفالد ديكرو، وجان ماري سشايفر:

5- القاموس الموسوعي الجديد للعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، د.ط، 1991.

البغدادي:

6-خزانة الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.

ابن البناء المراكشي:

7-الروض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بنشقرون، الرباط، المغرب، 1984.
التهانوي:
8-كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم وضع حواشيه أحمد حسين سنج دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1998.
الجرجاني (عبد القاهر):
9-دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984.
الرضي الاستراباذي:
10-شرح كافية ابن الحاجب، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط: 2، 2007.
11-شرح الرضي عل الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط:2، 1996
ريم الهمامي:
12-نحو دراسة نحوية للخطاب قضية الإضمار، ضمن كتب لسانيات النص وتحليل الخطاب (بحوث محكمة في لسانيات النص وتحليل الخطاب) جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكاير، المغرب، ط:1، 2013، المجلد1 .
13- البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: 3، 1984.
السكاكي:
14- مفتاح العلوم، ضبط وشرح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1983.
عبد السلام إسماعيلي علوي:
15- في تداوليات التأويل، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، ع: 148-149، 2009.
16-السيميولسانيات وفلسفة اللغة بحث في تداوليات المعنى والتجاوز الدلالي، دار كنوز المعرفية، عمان، الأردن، ط:1، 2017.
سيبويه:
17-الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1988.
طه عبد الرحمان:
18-اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط:1، 1998.
الشاذلي الهيشري:
19-الضمير بنيته ودوره في الجملة، كلية الآداب، منوبة، تونس، 2003.
العكبري:
20-التبيين عن مذاهب النحوين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط:1، 1986.
الكفوي:
21-الكليات، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:2، 1998.
ابن منظور:
22-لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
ابن هشام الأنصاري:

23-قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:4، 2004.
هشام القلفاط:
24-البياض مكونا من مكونات الخطاب الواصف ضمن كتاب مقالات في التحليل الخطاب، تأليف جماعة من الباحثين، تقديم: حمادي صمّود، كلية الآداب والفنون الإنسانيات بجامعة منوبة، تونس، 2008.
ابن يعيش
25-شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2001.
26 -Francois Recanati : philosophie du langage (et de l'esprit) Gallimard Editions 2008